

## الإعلان عن جنسية الجناة وسيلة لمكافحة الشائعات ضد المهاجرين في ألمانيا

ومن الناحية الأخرى قوبل القرار بدعم واضح من المجلس الألماني للصحافة، والذي رحب بالخطط مؤكدا في الوقت نفسه على بعض الثوابت التي لا يمكن إغفالها. وقال المتحدث باسم المجلس، فولكر شتيني "يجب موازنة ردود الفعل من وجهة النظر الأخلاقية بعناية، حال كانت هناك ضرورة لذكر الجنسية في التغطية الإخبارية.. وهو أمر لا يمكن ولا ينبغي لأي إدارة حكومية أن تقررته".

### اتحاد الصحفيين الألمان يؤكد على مسؤولية الصحفيين في ما يخص اتخاذ قرارات بشأن ذكر جنسية المشتبه بهم

وشدد اتحاد الصحفيين الألمان على المسؤولية الملقاة على عاتق الصحفيين في ما يخص اتخاذ قرارات بشأن ذكر جنسية المشتبه بهم، وضرورة أن تقرر وسائل الإعلام نفسها طريقة التعاطي مع المعلومات التي تقدمها الشرطة في كل قضية بشكل منفصل.

وارتفع الاهتمام بموطن المشتبه بهم، بعد حادث التحرش الجماعي الذي شهدته مدينة كولونيا ليلة الاحتفال بليلة رأس سنة 2015/2016، حيث وقعت أكثر من 600 امرأة ضحايا لتحرشات جنسية. وبعد تردد أعلنت الشرطة أن المشتبه بهم ينحدرون من شمال أفريقيا. وهو إعلان فتح الباب وفتحها لعاصفة من المناقشات. كما أثار الحادث حالة من الغضب بين المواطنين ومنذ تلك الأحداث، تتعامل السلطات بطريقة مختلفة مع بيانات جنسية المشتبه بهم، لاسيما مع الانتشار السريع للمعلومات على وسائل التواصل.



قرار الإعلان لن يشمل جميع الولايات الألمانية

## استهداف الأعلام المعارضة يهدد ديمقراطية موريتانيا

القوم (السلطات الموريتانية) يا ترى في هذا الموضوع، وهل عدنا لعهد الرقيب والمقص والمصادرة...".

واعتبر المرصد هذا التصييق واحدا من جملة انتهاكات وقعت منذ انتخاب محمد ولد الغزواني رئيسا لموريتانيا وإدائه اليمين الدستورية في الثاني من أغسطس الجاري.

ويعتبر ولد الغزواني عاشر رئيس في تاريخ موريتانيا، ورابع رئيس يصل إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع، إذ أنها المرة الأولى التي يتم فيها تبادل سلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين.

ومن جهته، دان اتحاد الصحفيين العرب ما وصفه بهجوم وزير الاقتصاد والمالية السابق المختار ولد اجاي على الصحفيين الموريتانيين ونشره لإساءات متكررة لفظا وتدوينا على صفحته.

واعتبر الاتحاد في بيان صدر الأربعاء أن الإساءات المذكورة تضمنت سببا وشتما وتخويفا مبطنا وتهديدا للصحفيين بهدف عرقلة التحقيقات التي يقومون بها ضد الفساد.

وأكد البيان تضامنا الاتحاد مع الصحفيين الموريتانيين ووقوفه معهم دفاعا عن حرية الرأي والتعبير.

برلين - تعترم ولايات ألمانيا المزيد من الشفافية في التقارير الصحفية بالإفصاح عن جنسية المشتبه بهم في مختلف الحوادث.

في محاولة لمنع انتشار المعلومات والأخبار الكاذبة، وفق ما أعلن هيربرت رويل وزير داخلية ولاية شمال الراين ويستفاليا.

ووفق ما ذكرت دويتشه فيله في تقرير الخميس، أفاد رويل أن الشرطة في الولاية ستذكر مستقبلا في التقارير الصحفية جنسية جميع المشتبه بهم، بشرط أن تكون لدى الشرطة معلومات كافية مثل بطاقة الهوية أو جواز السفر، مبررا هذه التغييرات كطريقة للتصدي للتكهنات والدعاية الشعبوية عن طريق الصراحة والشفافية.

ووفق لإعلان الوزير الذي جاء في البرلمان المحلي لعاصمة الولاية بمدينة دوسلدورف، فإن هذا الأمر سينطبق أيضا على مزبوجي الجنسية، ولم يكن هناك حتى الآن أي إلزام للشرطة في ولاية شمال الراين ويستفاليا، بذكر جنسية المشتبه بهم.

وأثار القرار مناقشات بين الساسة وعلى الساحة الألمانية بشكل عام، وجاءت ردود الأفعال متباينة بشكل كبير، فبعض الولايات ذكرت بشكل واضح بالمخاطب الصحفي، والذي ينص على عدم ذكر الانتماء العرقي أو الديني، إلا في حال وجود مصلحة عامة واضحة، وهو أمر ينطبق على الجرائم الكبرى مثل القتل أو الإرهاب.

ولن تشهد التقارير الصحفية الصادرة عن الشرطة في ولايات أخرى أي تغييرات في هذا السياق. وفي هذا السياق علق وزير داخلية سكسونيا السفلى، بوريس بيستوريوس قائلا "شرطة سكسونيا السفلى تعلن بالفعل عن جنسية المشتبه بهم، حال كان هذا الأمر يحمل أهمية للرأي العام".

وأشارت النقابة إلى أن وسائل الإعلام أصبحت الفضاء الرئيسي لصراع يضر بالصالح العام ويضرب الثقة الديمقراطية ويغفر المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات.

وعبرت النقابة عن رفضها ممارسات بعض الصحفيين ومقدمي البرامج في الإصطفاق وراء بعض الأجدات الانتخابية والإضراف في حملات تضليل وتشويه لا علاقة لها بأخلاقيات المهنة ونذرت بتوظيف عدد من أصحاب وسائل الإعلام لمؤسساتهم للدعاية والإشهار (الإعلان) السياسي وتسخيرها لصالح مرشحين بعينهم.

ولفتت النقابة نظرها إلى أنها وكما تضع مرصدها لحياتهم ضد كل التهديدات والضغوط، فإنها ستكون حازمة وصارمة في التصدي لأي إخلالات مهنية وأخلاقية.

وتوجهت إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالدعوة إلى نجاعة أكبر في التعاطي مع تجاوزات وسائل الإعلام في تغطية المسار الانتخابي والتدخل الفوري في تفعيل صلاحياتها.

وعبرت عن مساندتها لجهود الصحفيين المحترفين في ضمان تغطية صحافية متوازنة ومنصفة وموضوعية للمسار الانتخابي، وإتاحة الفرص أمام كل المرشحين للانتخابات وفق مبدأ الإنصاف والمساواة، داعية مسؤولي التحرير في كل وسائل الإعلام إلى تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والمهنية في تقديم مضمون إعلامي موضوعي ومتوازن وحيادي وتفعيل كل الآليات التعديلية الذاتية، وذكر نقابة الصحفيين بـ"الانحرافات التي رافقت الاستحقاق الانتخابي وانعكاساتها بشكل سلبي على الفضاء العام وخاصة وسائل الإعلام". واعتبرت أن فشل منظومة الحكم في إرساء الإصلاحات الضرورية واستكمال بناء المؤسسات الدستورية على غرار المحكمة الدستورية والهيئات المستقلة المتصلة

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

## «الطريق إلى قرطاج» يهر عبر المناظرات التلفزيونية

نقابة الصحفيين تحذر أعضائها من الاصطفاق وراء الأجدات الانتخابية



نجاح تجربة المناظرات يهدد لتكرارها

المنافسة السياسية الزهية والنقاش الجاد والمثمر بصراع حاد وتكالب على السلطة استعملت فيه كل الطرق والوسائل غير المشروعة، من ممارسات مافوية من جهة وتوظيف لأجهزة الدولة من جهة أخرى.

وأشارت النقابة إلى أن وسائل الإعلام أصبحت الفضاء الرئيسي لصراع يضر بالصالح العام ويضرب الثقة الديمقراطية ويغفر المواطنين من المشاركة في الحياة السياسية والانتخابات.

وعبرت النقابة عن رفضها ممارسات بعض الصحفيين ومقدمي البرامج في الإصطفاق وراء بعض الأجدات الانتخابية والإضراف في حملات تضليل وتشويه لا علاقة لها بأخلاقيات المهنة ونذرت بتوظيف عدد من أصحاب وسائل الإعلام لمؤسساتهم للدعاية والإشهار (الإعلان) السياسي وتسخيرها لصالح مرشحين بعينهم.

ولفتت النقابة نظرها إلى أنها وكما تضع مرصدها لحياتهم ضد كل التهديدات والضغوط، فإنها ستكون حازمة وصارمة في التصدي لأي إخلالات مهنية وأخلاقية.

وتوجهت إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالدعوة إلى نجاعة أكبر في التعاطي مع تجاوزات وسائل الإعلام في تغطية المسار الانتخابي والتدخل الفوري في تفعيل صلاحياتها.

وعبرت عن مساندتها لجهود الصحفيين المحترفين في ضمان تغطية صحافية متوازنة ومنصفة وموضوعية للمسار الانتخابي، وإتاحة الفرص أمام كل المرشحين للانتخابات وفق مبدأ الإنصاف والمساواة، داعية مسؤولي التحرير في كل وسائل الإعلام إلى تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية والمهنية في تقديم مضمون إعلامي موضوعي ومتوازن وحيادي وتفعيل كل الآليات التعديلية الذاتية، وذكر نقابة الصحفيين بـ"الانحرافات التي رافقت الاستحقاق الانتخابي وانعكاساتها بشكل سلبي على الفضاء العام وخاصة وسائل الإعلام". واعتبرت أن فشل منظومة الحكم في إرساء الإصلاحات الضرورية واستكمال بناء المؤسسات الدستورية على غرار المحكمة الدستورية والهيئات المستقلة المتصلة

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وحرية الإعلام، عمق المخاوف من إمكانية إفضال المسار الديمقراطي.

### المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج» تونس تختار، هي محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح وستبث المناظرات الثلاث في شكل متزامن على عدد من القنوات المحلية وستراعي مبدأ المساواة الزمنية في مداخلات المرشحين

المناظرات إلى "تعزيز الديمقراطية في تونس".

ودعى إلى انتخابات رئاسية مبكرة في تونس بعد وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي، أول رئيس منتخب ديمقراطيا بالاقتراع العام في تاريخ البلاد الحديث.

ويتنافس فيها 26 مرشحا أبرزهم رئيس الحكومة يوسف الشاهد والقيادي في حركة النهضة عبدالفتاح مورو ووزير الدفاع المستقل عبدالكريم الزبيدي ورجل الإعلام الموقوف بتهمة تبييض أموال نبيل القروي.

وأوضح حمادي الغيداوي المنسق العام للانتخابات في التلفزيون الوطني، أن المناظرات ستقوم على فئائي في التقديم امرأة ورجل، موضحا أنه في حال كان المقدم رجلا من التلفزيون الوطني فستكون امرأة من القطاع الخاص والعكس بالعكس.

وأكد حمادي الغيداوي أنه في صورة نجحت تجربة المناظرات في الانتخابات الرئاسية فإن التلفزيون الوطني سينظم مناظرات في الانتخابات التشريعية.

وتعمل في تونس 13 قناة تلفزيونية هي قناتان حكوميتان و11 قناة خاصة و39 إذاعة أصبحت تمتح مساحات واسعة من برامجها للنقاش السياسي.

وفتحت ثورة 2011 التي أدت إلى سقوط نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، الباب أمام طفرة إعلامية مع تضرر المضمين الإعلامية في سياق مرحلة جديدة لافتة.

لكن مع هذا التحرر، ظهرت العديد من المشكلات، على رأسها توظيف بعض وسائل الإعلام لخدمة أجندات سياسية، ومع احتدام المنافسة الانتخابية أثير الكثير من الجدل حول علاقة الإعلام بالسياسة، حيث أصدرت نقابة الصحفيين التونسيين بيانا الأربعاء نبهت فيه إلى تلوث المشهد السياسي وتعويض

بدأ العد التنازلي في تونس لإجراء أول مناظرات تلفزيونية رئاسية، بهدف تعزيز الديمقراطية ومساعدة التونسيين على اتخاذ القرار في اختيار رئيسهم المقبل، وسيكون نجاح هذه المناظرات في التلفزيون الوطني ممهدا لإجراء مناظرات في الانتخابات التشريعية القادمة في أكتوبر.

تونس - تشهد تونس الشهر المقبل للمرة الأولى ثلاث مناظرات تلفزيونية بين المرشحين للانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة في 15 سبتمبر، بهدف توضيح الصورة للناخبين قبل تحديد خياراتهم.

ويشارك في تنظيم المناظرات التلفزيون الحكومي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري ومنظمة "مبادرة مناظرة".

وقال محمد لسعد الداهش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي في مؤتمر صحفي الأربعاء إن المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج-تونس تختار»، هي «محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح».

وقال محمد لسعد الداهش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي في مؤتمر صحفي الأربعاء إن المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج-تونس تختار»، هي «محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح».

وقال محمد لسعد الداهش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي في مؤتمر صحفي الأربعاء إن المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج-تونس تختار»، هي «محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح».

وقال محمد لسعد الداهش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي في مؤتمر صحفي الأربعاء إن المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج-تونس تختار»، هي «محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح».

وقال محمد لسعد الداهش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي في مؤتمر صحفي الأربعاء إن المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج-تونس تختار»، هي «محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح».

وقال محمد لسعد الداهش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي في مؤتمر صحفي الأربعاء إن المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج-تونس تختار»، هي «محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح».

وقال محمد لسعد الداهش الرئيس المدير العام لمؤسسة التلفزيون التونسي في مؤتمر صحفي الأربعاء إن المناظرات التي اختير لها عنوان «الطريق إلى قرطاج-تونس تختار»، هي «محاولة لنترك المجال للناخب لاكتشاف حجم كل مرشح».

